المغترب العربي

نشرة تصدرها إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة – جامعة الدول العربية | العدد الثاني عشر – فبراير 2025

المحتويات:

الافتتاحية

الهجرة غير النظامية والتحركات المختلطة من دول شمال إفريقيا

أخبار الأمين العام

- أبو الغيط في لقائه بمنسقة الأمم المتحدة لعملية السلام: التهجير مرفوض وبديله هو إعادة إعمار غزة في أسرع وقت
- أبو الغيط: الدعم العربي للموقف المصري الأردني برفض أطروحات تهجير الفلسطينيين واضح ولا لبس فيه
- أبو الغيط يلقي كلمة أمام مجلس الأمن ويؤكد: إهدار الحق الفلسطيني تهديد ماثل للأمن والسلم الدوليين
- أبو الغيط يستقبل رئيس دائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية

مؤتمرات واجتماعات

- مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية
- ورشة العمل رفيعة المستوى حول الانتقال إلى نظام وطني للجوء
- اللقاء الوزاري السابع للدول الأعضاء في حوار أبو ظبي
- ندوة حول حوكمة التنقل والهجرة النظامية للأيدي العاملة العربية

آليات التنسيق

- الاجتماع العاشر لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء
- الاجتماع العاشر للجنة العربية الافريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة
- ورشة العمل الثالثة لموظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول القانون الدولي للجوء

بيانات الأمانة العامة

- بيان الأمانة العامة بمناسبة "يوم المغترب العربي" 2024
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تصدر بياناً بمناسبة "اليوم العالمي للمهاجر" 2024
- بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بمناسبة "اليوم العالمي للاجئين" 2024

أخبار الهجرة واللجوء

- تعيين شخصيات من أصول عربية في الإدارة الأمريكية الجديدة
- تقرير الهجرة العالمية لعام 2024 يبرز آخر التوجهات والتحديات الخاصة بالتنقل البشري
- انخفاض أعداد المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط
- أولمبياد باريس تشهد تألقاً رياضياً للاجئين
- منح جائزة نانسن إلى اللاجئة السودانية ندى فضل
- دعوة أممية لتعزيز دعم برنامج المنح الدراسية للاجئين

رموز المغتربين العرب

القاضي ديفيد لبيب

جاليات عربية

المغتربون العرب في الولايات المتحدة

إعداد: لبنى عصام عزام

الافتتاحية

الهجرة غير النظامية والتحركات المختلطة من دول شمال إفريقيا

تُعاني المنطقة العربية من تحديات مختلفة منذ أكثر من أربعة عشر عاماً، أثرت تأثيراً كبيراً على عملية التنمية فيها، وألقت بظلالها على مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وزادت من الأعباء التي تتحملها دول المنطقة، ما أدى إلى زيادة العوامل الدافعة للهجرة واللجوء، وزيادة هجرة العقول والكفاءات، وزيادة الهجرة التي تتم بطريقة غير نظامية وما يرتبط بها من مخاطر كبيرة.

وتعد التحركات المختلطة من دول شمال أفريقيا إحدى الظواهر البارزة التي تشكل تحدياً كبيراً في المنطقة، حيث تعد منطقة شمال إفريقيا مركز عبور رئيسي للمهاجرين غير النظاميين القادمين من دول جنوب الصحراء والبحيرات الكبرى. وتضم "التحركات المختلطة" أو "الهجرة المختلطة" مهاجرين ولاجئين، وفئات هشة تتمثل في النساء والأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم وضحايا الاتجار بالبشر وعديمي الجنسية. ولكل فئة من هذه الفئات احتياجات قد تختلف عن احتياجات الفئات الأخرى. ويشترك هؤلاء في أنهم جميعاً يسلكون نفس الطرق ووسائل النقل عبر الحدود الدولية خارج إطار المعايير القانونية لبلدان المصدر والعبور والمقصد، وبدون مستندات ثبوتية.

وغالباً ما تكون التحركات المختلطة معقدة، ويمكن أن تشكل تحديات كثيرة لكافة الأطراف المعنية، حيث تتسم بطبيعتها غير المنتظمة وتعدد العوامل الدافعة لها والاحتياجات والأشكال المتباينة للأشخاص المعنيين الذين يمثلون فئات مختلفة، وتتداخل الهجرة الطوعية مع الهجرة القسرية ويصعب الفصل بين الدوافع الاقتصادية والسياسية والإنسانية. ولذلك، يطرح هذا النوع من الهجرة تحديات كبيرة في تأمين الحماية المتكافئة لجميع الأشخاص الذين يتنقلون لأسباب مختلفة، والذين قد يكونوا مؤهلين للحصول على وضع اللاجئ، أو ربما لم يغادروا بلدانهم للأسباب المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 لكنهم شعروا بأنهم مضطرون للمغادرة بسبب عوامل أخرى.

ومن ضمن أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة وتيرة الهجرة بطريقة غير نظامية من دول شمال أفريقيا نحو أوروبا لجوء الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة وصعوبة إجراءات الدخـول إليها، فـي حين أن هناك عوامل مشجعة على السفر تتمثل في القرب الجغرافي والروابط اللغوية والتاريخية منذ الحقبة الاستعمارية، والفرص المنشودة في العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 وما نتج عنها من موجات نزوح ولجوء كبيرة.

<u>طرق الهجرة غير النظامية في شمال أفريقيا:</u>

يسلك الأشخاص المتنقلون في تحركات مختلطة في شمال أفريقيا طرقاً رئيسية، منها الطرق البحرية عن طريق البحر الأبيض المتوسط، والطرق البرية من خلال عبور الحدود البرية بين الدول خاصةً من المناطق الصحراوية. وغالباً ما تأتي هذه التحركات من دول خارج المنطقة العربية وتتخذ من الدول العربية مقصداً في حد ذاتها أو معبراً للوصول إلى دول أخرى. والاختيار بين هذه الطرق يعتمد على عدة اعتبارات منها: طبيعة المنافذ الحدودية، والمخاطر المصاحبة لحركة الانتقال، وتكاليف السفر ومدته، وسهولة المرور إلى أوروبا، وفرص تقنين الأوضاع، ووجود شبكة معارف في بلد المقصد أو العبور.

ويعد البحر الأبيض المتوسط من أخطر طرق الهجرة غير النظامية على مستوى العالم، ففي كل عام يغرق الآلاف من الرجال والنساء والأطفال وهم يحاولون السفر على متن زوارق وقوارب صيد صغيرة غير مجهزة للسفر مسافات طويلة، في مسعاهم للوصول إلى أوروبا، حيث يعبرون من غرب أفريقيا إلى جزر الكناري الأسبانية، ومن المغرب إلى جنوب أسبانيا، ومن ليبيا وتونس إلى مالطا وجزيرتي صقلية ولامبيدوزا الإيطاليتين، بالإضافة إلى أولئك الذين يعبرون من تركيا إلى جزر اليونان.

وقد قُدر عدد الأشخاص الذين فُقدوا أو لقوا حتفهم خلال عام 2024 بنحو 1045 شخصاً على طريق الهجرة في وسط البحر الأبيض المتوسط، وفقاً لمشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة. وبحسب للمعلومات المنشورة من قبل مجلس أوروبا، فقد تم إنقاذ أكثر من 615 ألف شخص، وتسجيل أكثر من 26,600 حالة وفاة في البحر المتوسط وغرب أفريقيا، وذلك منذ عام 2015 وحتى أبريل 2023.

الآثار السلبية للهجرة غير النظامية والتحركات المختلطة ومخاطرها:

للتحركات المختلطة التي تتم بطريقة غير نظامية العديد من الآثار السلبية بالنسبة للدول المستقبلة ودول العبور، من بينها الآثار الأمنية والسياسية، وهو الأمر الذي يمس سيادة الدول المستقبلة ودول العبور وأمنها واستقرارها. إلا أن الاقتصار على البعد الأمني فقط لهذه التحركات يقلل من وزن الأبعاد المركبة للظاهرة، والمتمثلة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مثل زيادة التوترات الاجتماعية، وصعوبة الاندماج في المجتمع والتكيف مع العادات والتقاليد، والضغط على الخدمات والمرافق العامة، والمنافسة في سوق العمل في ظل قلة الفرص المتاحة للمواطنين، وفقدان الإيرادات الضريبية، وغيرها من الأمور.

أما فيما يتعلق بالآثار السلبية على المهاجرين غير النظاميين، فإلى جانب خطورة الطريق نفسه وتَحَمُلهم تكاليف باهظة، يستقل هؤلاء المهاجرون مركبات غير آمنة ويسافرون في ظروف غاية في الخطورة. كما يمكن أن يتعرض المهاجرون أيضاً للملاحقة الأمنية والاحتجاز عند العبور أو الوصول.

ويعد اللجوء إلى شبكات الجريمة المنظمة والمهربين ومخاطر التعرض للاتجار بالبشر من أخطر الآثار السلبية للهجرة غير النظامية، حيث يؤدي الاعتماد على هذه الشبكات للتحرك سراً عبر الحدود إلى تَعَرُضهم لمخاطر الإتجار بالبشر ولسوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل المهربين.

النهج القائم على الطريق:

في إطار الاستجابة للتحديات الناتجة عن هذا النوع من الهجرة، أصبح هناك مؤخراً اتجاه لتبني النهج "القائم على الطريق Route-Based Approach" من قبل المنظمات الدولية، وذلك لضمان توفير الحماية والمساعدة اللازمة لمن يحتاجون إليها على طول الطرق التي ينتقلون عبرها.

ويُعد النهج القائم على الطريق آلية مهمة لفهم وتحسين طرق الهجرة ومعالجة التحديات المرتبطة بها من خلال التعاون الدولي ودراسة ديناميات حركة الأشخاص عبر الحدود المختلفة. ويعتبر هذا النهج بمثابة استراتيجية تُركز على دراسة وتحليل المسارات التي يسلكها المهاجرون واللاجئون من دولهم الأصلية حتى وجهاتهم النهائية. ويهدف إلى فهم مراحل ومسارات الهجرة، والعوامل التي تؤثر على حركة الأفراد عبر الدول والمناطق، والصعوبات التي تواجههم على طول الطريق.

ولهذا النهج علاقة مباشرة باللاجئين، حيث يساعد في تحسين فهم ودراسة رحلتهم الطويلة والمعقدة من مناطق الصراع أو الاضطهاد إلى أماكن اللجوء، كما يسهم في تعزيز الحماية في جميع المراحل، وتحسين الاستجابة الإنسانية وتوزيع الموارد بشكل أكثر فاعلية، والحد من الهجرة غير النظامية، ودعم التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال.

ومن المفترض أن يسمح هذا النهج للحكومات والمؤسسات التي تعمل في مجال الهجرة واللجوء بالتعامل بشكل أكثر شمولية مع هذه التحركات، حيث يمكنها الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الإنسانية والأمنية للأشخاص المتنقلين – سواء كانوا مهاجرين أو لاجئين – في كل مرحلة من رحلتهم. كما يساعد هذا النهج على التعرف على ما يطلق عليه "النقاط الساخنة" وهي الأماكن الأكثر حاجة للمساعدة الإنسانية (مثل الحدود أو مناطق العبور الحرجة)، ويساعد أيضاً على التنسيق بين الدول على طول طريق الهجرة لتسهيل مرور آمن ومنظم للمهاجرين، والحد من مخاطر التهريب والاتجار بالبشر، بالإضافة إلى تقديم الدعم المبكر والمساعدة الطارئة والدعم النفسي والاجتماعي للمهاجرين في المراحل المبكرة من رحلتهم، مما قد يُسهم في تحسين ظروفهم وتقليل المخاطر التي يواجهونها.

وتلعب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) دوراً محورياً في تطبيق النهج القائم على الطريق لتقديم الدعم والحماية للاجئين والمهاجرين خلال رحلتهم. حيث تعمل المنظمتان معاً، وبالتنسيق مع حكومات الدول ومنظمات المجتمع المدني في أحيان كثيرة، لضمان توفير المساعدة الضرورية في كل مرحلة من مراحل الرحلة.

ويتمثل دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العمل على ضمان حقوق اللاجئين وتوفير الحماية القانونية لهم، سواء في مناطق العبور أو عند وصولهم إلى الدول المستضيفة، كما تقدم المفوضية دعماً إنسانياً مباشراً (بما في ذلك: توفير المأوى، والمواد الغذائية، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة في المخيمات والنقاط الحدودية). كما تتحرك المفوضية بسرعة عند الأزمات لإنشاء مراكز إيواء مؤقتة وتقديم الحماية العاجلة، وذلك بالتعاون مع

الحكومات والمنظمات الدولية. وتسعى المفوضية لتعزيز فهم حقوق اللاجئين وتوفير بيئة آمنة ومستقرة لهم.

أما المنظمة الدولية للهجرة فتعمل على تحسين إدارة تدفقات الهجرة، وتقديم مسارات آمنة للاجئين والمهاجرين، مما يحد من الاعتماد على المهربين. كما تقدم المنظمة دعماً للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى بلدانهم الأصلية بشكل طوعي وآمن عندما تكون الظروف مناسبة. وتوفر المنظمة إرشادات ومساعدات إنسانية في مراكز العبور، مثل توفير الحماية من الاستغلال والعنف، وتقديم الرعاية الصحية والمساعدة النفسية للمهاجرين. وتعمل المنظمة على مراقبة وتحليل البيانات حول تدفقات اللاجئين، مما يتيح فهم التغيرات في مسارات الهجرة ويساعد على استجابة أكثر فعالية.

وتتعاون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع المنظمة الدولية للهجرة من خلال النهج القائم على الطريق للعمل بشكل متكامل بهدف تقديم دعم شامل للاجئين والمهاجرين. حيث يتم تنسيق الجهود بين الجانبين لزيادة فعالية الاستجابة وتوفير الدعم اللازم عبر مراحل الهجرة المختلفة.

<u>جهود جامعة الدول العربية:</u>

إن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حريصة على مناقشة موضوعات الهجرة واللجوء بصفة عامة من خلال آلياتها المختلفة، حيث يتم تسليط الضوء خلال الأنشطة المختلفة لهذه الآليات على الهجرة غير النظامية والتحركات المختلطة. وقد تضمنت العديد من الوثائق الصادرة عن اجتماعاتٍ مختلفة عقدتها الأمانة العامة في الفترة الماضية فقرات بهذا الشأن.

ففي إطار عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)، التي أُنشئت بقرار من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري عام 2014 لتسهيل الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بقضايا الهجرة ذات الاهتمام المشترك، يتم مناقشة موضوع "الهجرة غير النظامية والتحركات المختلطة" بهدف إيجاد الآليات المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة، حيث تتضمن مختلف الوثائق الصادرة عن اجتماعات عملية التشاور العربية العادية والاستثنائية فقرات تهدف إلى رفع الوعي بالتحديات التي تشكلها التحركات المختلطة للاجئين والمهاجرين، وتؤكد على أهمية توسيع المسارات النظامية للهجرة في إطار مكافحة الهجرة غير النظامية. ويتم رفع هذه الوثائق – التي تمثل موقفاً عربياً موحداً – إلى الفعاليات الإقليمية والعالمية المعنية، كما يتم إحاطة بعثتي الجامعة العربية في نيويورك وجنيف بهذه الجهود وطلب تضمين الموقف العربي المتفق عليه خلال عملية التشاور في بيانات المجموعة العربية في المحافل متعددة الأطراف التي تناقش موضوعات الهجرة واللجوء.

كما أن الأمانة العامة، إيماناً منها بأن معالجة التحديات المرتبطة بالهجرة تتطلب تعاوناً دولياً ولا يمكن أن تعمل عليها أي دولة بشكل منفرد نظراً لطبيعتها العابرة للحدود، فإنها لا تدخر جهداً للتواصل والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك مع الدول العربية الأعضاء بهدف اطلاعها على المستجدات في كل القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء، وتوحيد الرؤى العربية، وتنسيق السياسات، وتبادل أفضل التجارب والممارسات. فالتعاون في مجال الهجرة على مختلف المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية يؤدي إلى حُسن إدارتها وإنشاء نظم قادرة على التكيف والتعامل مع الاحتياجات والوقائع الجديدة بطريقة تضمن استفادة جميع الأطراف، ووضع خطط وسياسات فعالة لمواجهة التحديات المرتبطة بها. وفي هذا الإطار، تحرص الأمانة العامة على العمل بشكل مستمر مع المنظمة الدولية للهجرة (منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية.

وفي ضوء ذلك، واستكمالاً لجهودها في إطار متابعة واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، نظمت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وشبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية "مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية"، وذلك يومي 3–4 يوليو/ تموز 2024 بمقر الأمانة العامة. وقد تضمن المؤتمر جلسة رفيعة المستوى حول توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية، ترأستها معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية. وقد تضمنت الجلسة مداخلات لكل من: معالي السيدة أيفان فائق يعكوب جابرو، وزيرة الهجرة والمهجرين بجمهورية العراق، والسيدة إيمي بوب، منسقة شبكة الأمم المتحدة للهجرة والمديـرة العامـة للمنظمة الدوليـة للهجرة، إلـى

جانب المداخلات رفيعة المستوى من جانب السادة المندوبين الدائمين وممثلي الدول العربية الأعضاء.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يتم مناقشة الموضوعات المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر ضمن أعمال مجلس وزراء العدل العرب، بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به مركز جامعة الدول العربية في تونس من خلال تنظيم برامج بناء القدرات والندوات التي تناقش موضوع الهجرة غير النظامية. فعلى سبيل المثال، تم تنظيم ورشة عمل حول "الحماية الدولية في التحركات المختلطة في وسط البحر الأبيض المتوسط: الاتجاهات والممارسات الجيدة"، في يونيو/ حزيران 2021 في شرم الشيخ، بالتعاون بين مجلس وزراء الداخلية العرب والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك في سياق برامج بناء وتنمية القدرات المستمرة ومبادرات البناء والتدريب التي شاركت المنظمتان في تنظيمها منذ عام 2016.

كما أن للدول العربية جهوداً كبيرة في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية، وتهريب المهاجرين، والإتجار بالبشر، والوقاية من الشبكات الإجرامية، من خلال التوعية بالمخاطر، وسن القوانين والتشريعات اللازمة، وإنشاء اللجان المعنية بالموضوع، والتعاون وعقد الاتفاقيات الثنائية والانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

الخلاصة:

تلعب دول شمال أفريقيا دوراً مركباً كدول مصدر وعبور ومقصد في نفس الوقت، مما يزيد من تعقيد القضية. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لإدارة الحدود وتعزيز التنمية المحلية، إلا أن تلك الدول غالباً ما تواجه ضغوطاً من الشركاء الدوليين للعب دور الحارس على أبواب أوروبا، في حين تحتاج إلى دعم أكبر لتحسين أوضاعها الداخلية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

فمواجهة هذا التحدي الحقيقي تتطلب العمل على تعزيز التعاون بين دول المصدر ودول العبور ودول المقصد لإدارة الهجرة وتنظيمها بطريقة مناسبة تضمن استفادة جميع الأطراف وتراعي مصالحها. لذا، لابد من بناء شراكات قوية لتقليل الآثار السلبية للهجرة غير النظامية بما يضمن الحفاظ على أمن الدول، وفي نفس الوقت الحفاظ على حقوق المهاجرين وكرامتهم الإنسانية.

وقد ركز معالي الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط على ذلك خلال كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية المعقود في يوليو/ تموز 2024، حيث أكد على ضرورة العمل على توطيد عُرى التعاون بين الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية وفي مجال السلام، وأشار إلى أن التأكيد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات الهجرة واللجوء، والربط بين الهجرة والتنمية من خلال اتباع مقاربات تنموية تعمل على تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، هو السبيل لتقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي، بما يتماشى مع الهدف الثاني من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة.

فالعمل على معالجة هذه الظاهرة هو استثمار في استقرار عالمي أكثر شمولاً وإنسانية. ولا سبيل لتحقيق ذلك بدون معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى الهجرة بطريقة غير نظامية، ومنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، من خلال وضع استراتيجية متعددة الأبعاد تأخذ في اعتبارها الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية والتنموية.

أخبار الأمين العام

أبو الغيط في لقائه بمنسقة الأمم المتحدة لعملية السلام: التهجير مرفوض وبديله هو إعادة إعمار غزة في أسرع وقت

استقبل السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، يوم 2 فبراير/ شباط 2025 السيدة "سيغريد كاغ"، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكبيرة منسقي الشئون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، وذلك بمقر الأمانة العامة للجامعة .

وصرح جمال رشدي المتحدث الرسمي باسم الأمين العام أن اللقاء ركز على الوضع الكارثي في غزة، وعلى الحاجة لتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار، مع تسريع وتيرة الجهود الإغاثية للتعامل مع الدمار غير المسبوق في القطاع.

وقال رشدي إن كلاً من الأمين العام للجامعة والمنسقة الأممية اتفقا على أن سيناريو التهجير يُعد مرفوضاً ويُمثل وصفة لانعدام الاستقرار في المنطقة، مضيفاً أنهما اعتبرا أن التهجير ليس شرطاً لتحقيق إعادة الإعمار، وأن الإمكانيات التكنولوجية والفنية والبرامج القائمة تسمح بمُباشرة إعادة الإعمار مع وجود سكان غزة على أرضهم.

وشدد أبو الغيط خلال اللقاء على أن التهجير يُمثل خطراً وجودياً على القضية الفلسطينية، وأن هدف إسرائيل هو جعل القطاع غير قابل للحياة بما يُمهد لتحقيق هذا السيناريو المرفوض والمخالف للقانون الدولي، مؤكداً أن البديل العقلاني والإنساني هو العمل بكل سبيل ممكن من أجل تعزيز جهود الإغاثة وتسريع وتيرتها، توطئة للدفع ببرامج إعادة الإعمار، مُضيفاً أن حل الدولتين يظل الصيغة الوحيدة الكفيلة بتحقيق الأمن والسلم للطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي على المدى الطويل، وأنه من دون سعي جاد لتجسيد الدولة الفلسطينية على حدود 67، ستظل المنطقة عُرضة لاندلاع جولات من العنف والعنف المضاد.

أبو الغيط: الدعم العربي للموقف المصري الأردني برفض أطروحات تهجير الفلسطينيين واضح ولا لبس فيه

قال السيد أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية أن "الجامعة تقف بشكل قوي ومبدئي في مساندة الموقف المصري والأردني الرافض للأفكار التي يتم الترويج لها بخصوص تهجير الفلسطينيين"؛ جاء ذلك في تصريح صحفي للأمين العام يوم 27 يناير/ كانون ثاني 2025 فور وصوله إلى روما لافتتاح المنتدى الاقتصادي العربي الإيطالي.

وأضاف أبو الغيط "الموقف العربي لا يساوم في موضوع تهجير الفلسطينيين من أرضهم سواء في غزة أو الضفة.. والاصطفاف العربي المساند لموقف كل من مصر والأردن واضح ولا لبس فيه.. والأطروحات القديمة المتجددة بتهجير أصحاب الأرض من أراضيهم هي أطروحات مرفوضة ولا طائل من مناقشتها". وقال "صلابة الموقف المصري الأردني والصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني على أرضه مع الدعم العربي لرفض التهجير سيفشل كل مخططات تصفية القضية".

أبو الغيط يلقي كلمة أمام مجلس الأمن ويؤكد: إهدار الحق الفلسطيني تهديد ماثل للأمن والسلم الدوليين وتقويض دور الأونروا يزعزع استقرار المنطقة

شارك الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط يوم 23 يناير/ كانون ثاني 2025، في جلسة مجلس الأمن رفيعة المستوى الخاصة بالتعاون بين الجامعة العربية ومجلس الأمن، برئاسة السيد أحمد عطاف وزير خارجية جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بصفتها رئيس المجلس لهذا الشهر.

وخلال كلمته أمام مجلس الأمن، حرص أبو الغيط على استعراض كافة القضايا العربية الرئيسية، مُتناولاً مواقف الجامعة العربية وأولوياتها حيال كل قضية، لا سيما القضايا التي تقتضي عملاً مشتركاً بين الجامعة ومجلس الأمن.

وقال المتحدث الرسمي باسم الأمين العام أن أبو الغيط أشار في كلمته إلى أهمية الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار في غزة بعد خمسة عشر شهراً من حرب الإبادة الجماعية الإجرامية على القطاع. وشددّ على أن إهدار الحق الفلسطيني هو تهديد ماثل لاستقرار الأمن والسلم الدوليين. كما حملت الكلمة تحذيراً شديداً من خطورة الخطط والقرارات الإسرائيلية الرامية إلى تقويض الأونروا والقضاء على دورها المهم – والذي لا بديل عنه – في خدمة اللاجئين الفلسطينيين، مؤكداً على أن وكالة الأونروا تعد ركيزة أساسية للاستقرار في المنطقة، ومطالباً مجلس الأمن بالقيام بوجباته نحو الدفاع عن هذه المنظومة الإنسانية الهامة.

أبو الغيط يستقبل رئيس دائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية ويؤكد: لا بديل عن الأونروا وعلى الأمم المتحدة أن تحمي منظماتها

استقبل السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد الدكتور أحمد أبو هولي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة شئون اللاجئين، وذلك بمقر الأمانة العامة للجامعة اليوم 3 نوفمبر/ تشرين ثاني 2024.

وقد ركز اللقاء على التبعات الخطيرة لقراري الكنيست الأخيرين بحظر وكالة الأونروا وأنشطتها وتجريدها من امتيازاتها بواقع كونها وكالة دولية، حيث استمع أبو الغيط لعرضٍ مفصل من المسئول الفلسطيني حول التبعات المتوقعة لهذا القرار على حياة نحو ستة ملايين لاجئ فلسطيني، وبخاصة أكثر من 2 مليون فلسطيني في غزة صاروا معتمدين بالكامل على الأونروا في توفير الغذاء والمساعدات، فضلاً عن نحو 300 ألف طفل يعتمدون على الأونروا في الحصول على التعليم في القطاع.

ونقل جمال رشدي المتحدث الرسمي باسم الأمين العام عن أبو الغيط قوله إن القرار يتجاوز حتى الإجرام الإسرائيلي المعهود لأنه يمس بمستقبل الملايين من الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، وأنه يستهدف تدمير نسيج المجتمع الفلسطيني كُلياً، وكذا إفراغ قضية اللاجئين من مضمونها وتسريع سيناريوهات التهجير والتطهير العرقي الجارية في قطاع غزة والضفة الغربية. وشدد أبو الغيط على أن الأمم المتحدة عليها الالتفات لخطورة هذه القرارات الإسرائيلية، مؤكداً أنه يتعين على الأمم المتحدة حماية هذه المنظمات.

وقال رشدي إن أبو الغيط اتفق مع رئيس دائرة شئون اللاجئين في أنه لا بديل عن الأونروا في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للاجئين في مناطق عملياتها، خاصة كونها حجر الزاوية في العمل الإنساني اليوم في غزة وهي تواجه ظروفاً تقترب من المجاعة، خاصة في شمال القطاع.

وجديرُ بالذكر، أن أبو الغيط كان قد أدان بأشد العبارات قرار إسرائيل حظر الأونروا، الوكالة الأممية التي تقدم خدمات تعليمية وصحية أساسية لأكثر من 5.5 مليون لاجئ فلسطيني في مناطق عملياتها الخمس. وقال إن القرار يعادل حكماً بمصادرة مستقبل ملايين الفلسطينيين وإنه يمثل الحلقة الأحدث في خطة متواصلة تباشرها إسرائيل منذ سنوات للقضاء على دور الوكالة ومحاولة تدمير سمعتها الدولية وتجفيف منابع تمويلها. وشدد على أن القرار يمثل سابقة خطيرة على الصعيد الدولي، ذلك أن إسرائيل ليست هي من أنشأ الأونروا لكي تحظر عملها، وإنما تأسست الوكالة بقرار أممي عام 1949، وبالتالي فإن مسؤولية الإبقاء عليها تعود إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ودعا الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالتحديد للتصدي لهذا القرار الخطير، مؤكداً أن العمل الانساني في غزة سينهار كلياً إذا تم تغييب دور الأونروا أو حظر نشاطها.

وفي هذا الإطار، قام السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية بتوجيه رسالتين في نوفمبر/ تشرين ثاني 2024 لكل من وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية جوزيب بوريل تناولت القانون الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي حول حظر نشاط الأونروا. حيث تضمنت الرسالة تحذيراً مُفصلاً من مخاطر تقويض عمل الأونروا في الأراضي الفلسطينية، مع الإشارة إلى أن القوانين الجديدة التي تبنتها دولة الاحتلال تُهدد بانهيار كامل لمنظومة الاستجابة الإنسانية في غزة، في وقت يعيش فيه السكان على حافة المجاعة. وأضافت الرسالة أن الجامعة العربية طالما اعتبرت الأونروا دعامة للاستقرار ليس فقط في فلسطين، وإنما في المنطقة بأسرها، وأن تفكيك الأونروا –إن حدث– سيمثل ضربة قاصمة لكل من لا زال لديهم اقتناع بإمكانية إقامة السلام في الشرق الأوسط، فضلاً عن كون القوانين الأخيرة تُعد خرقاً لالتزامات إسرائيل الدولية كعضو في الأمم المتحدة، بما يُمثل سابقة خطيرة على الصعيد الدولي. وناشدت الرسالتان الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي التدخل بقوة للحيلولة دون تنفيذ خطة اليمين الإسرائيلي بتقويض الأونروا كلياً بهدف إفراغ قضية اللاجئين من مضمونها، مع التأكيد على أن إنقاذ الأونروا هو ضرورة أخلاقية واستراتيجية في آن واحد.

وقد رحب أبو الغيط بتصويت 137 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون أول 2024 لصالح مشروع قرار يدعو محكمة العدل الدولية لإصدار فتوى قانونية في اتهامات إسرائيل لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بالإرهاب، وقرارات سلطات الاحتلال بحظر عملها في الأراضي المحتلة. وصرح جمال رشدي المتحدث الرسمي باسم الأمين العام أن أبو الغيط عبر عن تقديره وشكره للنرويج التي تقدمت بالقرار، وبما يعكس مواقف أوسلو الثابتة في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية.

مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية

نظمت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وشبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، وذلك يومي 3–4 يوليو/ تموز 2024 بمقر الأمانة العامة بطريقة مختلطة تجمع بين الحضور الفعلي وتقنية التواصل المرئي. ويعد هذا هو المؤتمر الثاني الذي يعقد في إطار متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، والذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018.

بدأ المؤتمر أعماله بكلمة افتتاحية لمعالي الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط، أعقبتها كلمة السيدة إيمي بوب، منسقة شبكة الأمم المتحدة للهجرة والمديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة، ثم كلمة مسجلة للدكتورة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، ثم مداخلة من السيدة خديجة أماهل، مقررة الاجتماع التشاوري مع أصحاب المصلحة، واختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة معالي السيد عبد الحميد محمد الدبيبة، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المكلف بدولة ليبيا.

كما تضمن المؤتمر جلسة رفيعة المستوى حول توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية، ترأستها معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية. وقد تضمنت الجلسة مداخلات لكل من: معالي السيدة أيفان فائق يعكوب جابرو، وزير الهجرة والمهجرين بجمهورية العراق، والسيدة إيمي بوب، منسقة شبكة الأمم المتحدة للهجرة والمديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة، إلى جانب مداخلات السادة المندوبين الدائمين وممثلي الدول العربية الأعضاء.

وقد شارك في المؤتمر أكثر من 150 شخص ممثلون عن مختلف الوزارات الحكومية للدول الأعضاء على مستوى رفيع؛ حيث تضمنت الوفود الرسمية للدول الأعضاء وزراء ومسئولين رفيعي المستوى، وذلك في إطار اتباع نهج الحكومة بأكملها، بالإضافة إلى ممثلي جميع أصحاب المصلحة المتعددين والمعنيين بالهجرة ومن بينهم: المنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والمغتربين، والمنظمات الدينية، والسلطات والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، ونقابات العمال، والبرلمانيون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

ورشة العمل رفيعة المستوى حول الانتقال إلى نظام وطني للجوء

شاركت السيدة إيناس الفرجاني، مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة في ورشة العمل رفيعة المستوى حول الانتقال إلى نظام وطني للجوء، والتي قامت بتنظيمها وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) واستضافتها النمسا، وذلك يومي 21- 22 أكتوبر/ تشرين أول 2024 في فيينا.

وقد تم تنظيم هذه الورشة ضمن برنامج تنفيذ المشروع التجريبي الإقليمي لشمال أفريقيا والنيجر (RPP) الذي تم إطلاقه في نوفمبر عام 2020، وينتهي بنهاية عام 2025، وذلك في إطار البرنامج الإقليمي للتنمية والحماية لشمال إفريقيا (RDPP). ويهدف المشروع التجريبي الإقليمي لشمال أفريقيا والنيجر إلى إنشاء منصة للتعاون الإقليمي في مجال اللجوء واللاجئين، واستقبال ومساعدة الجهات الحكومية المعنية بملف اللجوء في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا والنيجر.

هدفت ورشة العمل إلى واستعراض تجارب عملية حول الانتقال من نظام تحديد وضع اللاجئين – الذي تقوم به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين– إلى نظام وطني للجوء والاستقبال، حيث ألقت ورشة العمل نظرة عامة على الجوانب التنظيمية لسلطات اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة الأخرى، بشأن الوصول إلى إجراءات اللجوء في الاتحاد الأوروبي من إعداد الطلب إلى تقديمه إلى مسارات التعريف والإحالة للأشخاص من الفئات الضعيفة.

وقد شارك في أعمال هذه الورشة ممثلين عن الدول العربية التالية: الجزائر، ليبيا، المغرب، مصر، ومن الجانب الأوروبي: النمسا، كرواتيا، بلجيكا، ألمانيا، التشيك، الدنمارك، هولندا، إيطاليا، ومن المنظمات الإقليمية والدولية: الاتحاد الأوروبي، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جامعة الدول العربية، كما تم دعوة تركيا والجبل الأسود من خارج دول الاتحاد الأوروبي لعرض تجربتهم في إنشاء أنظمة وطنية للجوء.

اللقاء الوزاري السابع للدول الأعضاء في حوار أبو ظبي

شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في اللقاء الوزاري السابع للدول الأعضاء في "حوار أبو ظبي" يومي 10 و11 فبراير/ شباط 2024 في دبي، بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، وذلك في إطار الحرص على التنسيق والتعاون مع عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة.

وقد أصدر اللقاء الوزاري بياناً ختامياً حدد مجموعة من المبادئ التوجيهية المتمثلة بأولويات الدورة المقبلة، وذلك بعد يومين من الاجتماعات التي استضافتها دولة الإمارات ضمن فعاليات القمة العالمية للحكومات 2024 بمشاركة وزراء العمل والموارد البشرية والتوظيف الخارجي وكبار المسؤولين في 16 من الدول الأعضاء المرسلة والمستقبلة للعمالة، ومراقبين ممثلين عن جامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية لأصحاب العمل، والاتحاد الأوروبي، وغيرهم من المنظمات الدولية والدول المراقبة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويذكر أن "حوار أبو ظبي" قد تأسس في عام 2008 وهو آلية تشاورية طوعية تهدف إلى توفير منبر عام للحوار بين الدول الآسيوية المرسلة للعمالة والمستقبلة لها حول أفضل الممارسات التي من شأنها دعم وتعزيز جهود التعاون الثنائي والإقليمي والشراكات الهادفة إلى تعظيم المنافع والمزايا التي ستعود على كل من العمال وأصحاب العمل واقتصاديات هذه الدول. وبهدف شمولية المواضيع التي يتناولها الحوار، يتم التناوب على رئاسته بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة كل عامين، وتقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بمهام السكرتارية الدائمة للحوار.

ندوة حول حوكمة التنقل والهجرة النظامية للأيدي العاملة العربية

شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في أعمال الندوة حول "حوكمة التنقل والهجرة النظامية للأيدي العاملة العربية" والتي عقدتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بليبيا، وذلك يومي 17–2024/12/18 بشرم الشيخ.

ناقشت الندوة كيفية وضع آليات لحوكمة سياسات هجرة وتنقل العمال، وسبل النهوض بظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التعاون العربي والدولي لتحقيق الهجرة الآمنة والنظامية للأيدي العاملة وفقاً لاحتياجات أسواق العمل. كما تم مناقشة تطوير مهارات العاملين في الدول المرسلة بما يتماشى مع متطلبات وبيئة العمل في الدول المستقبلة للعمالة لتحقيق التوازن والانسجام. وتم خلال الندوة التعرف على السياسات، والبرامج الوطنية، والإقليمية، لاستيعاب هجرة العمالة العائدة ودمجها في سوق العمل، وكيفية الاستفادة منها في المجالات التنموية، وتعزيز المهارات وتأهيل ودمج اليد العاملة في أسواق العمل.

وقد شارك في الندوة أطراف الإنتاج الثلاثة من عشر دول عربية ممثلة في الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال من رؤساء الاتحادات بالإضافة إلى الجهات المعنية بقضايا الهجرة في الوطن العربي ومجموعة من الخبراء في مجال الهجرة.

الاجتماع العاشر لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

نظمت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) الاجتماع العاشر لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بمقرها بالقاهرة يومي 27-28 مايو/ أيار 2024. وقد شارك في الاجتماع نقاط اتصال الدول العربية الأعضاء المعنيين بملفي الهجرة واللجوء، إلى جانب ممثلي المنظمة الدولية للهجرة ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا).

ركز الاجتماع على آخر المستجدات بشأن عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون أول 2018، وذلك بهدف تحضير الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني في المنطقة العربية. كما تم تخصيص جلسة خلال اليوم الثاني للاجتماع حول أهمية دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، حيث قامت الأونروا بعرض الأوضاع الحالية على الأرض في قطاع غزة، والاحتياجات والدعم اللازم في ظل هذه الظروف.

وقد تم خلال الاجتماع مناقشة واعتماد خطة عمل عملية التشاور لعامي 2025/2024، بالإضافة إلى الوثيقة الصادرة عن الاجتماع بشأن مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، والذي تم رفعه إلى المؤتمر الذي عقد بمقر الأمانة العامة في يوليو/ تموز 2024.

وجدير بالذكر، أن هذا هو الاجتماع السنوي العاشر الذي تعقده عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء منذ إنشائها عام 2014 بموجب قرار صادر من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري. وتعد عملية التشاور العربية بمثابة منصة لتسهيل الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء ذات الاهتمام المشترك، وتهدف إلى إيجاد فضاء عربي لمناقشة قضايا الهجرة الدولية، من خلال تعزيز التعاون بين البلدان المشاركة والعمل نحو فهم أكثر عمقاً لقضايا الهجرة واللجوء بالمنطقة العربية، وتعزيز الفهم المشترك حول أسباب وأبعاد وأنماط وآثار الهجرة واتجاهاتها المستقبلية في المنطقة، إلى جانب مساعدة الحكومات على المشاركة برؤى موحدة في الفعاليات العالمية والإقليمية المرتبطة بالهجرة واللجوء.

الاجتماع العاشر للجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة

نظمت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي الاجتماع العاشر للجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة، وذلك يومي 14–15 نوفمبر/ تشرين ثاني 2024 بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا.

وقد تم خلال الاجتماع استعراض أهم المستجدات بشأن الهجرة في المنطقة العربية والمنطقة الأفريقية، ومناقشة الأنشطة المقترح تنفيذها بالتعاون بين الجانبين، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ قرارات القمم العربية الأفريقية السابقة ذات الصلة بالهجرة. وشارك في هذا الاجتماع من مفوضية الاتحاد الأفريقي: الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي لدى جامعة الدول العربية، وإدارة العمل والهجرة، ومستشار الهجرة والتنقل بإدارة الصحة والشئون الإنسانية والتنمية الاجتماعية، ومن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، وإدارة افريقيا والتعاون العربي الأفريقي، بالإضافة إلى بعثة الجامعة بأديس ابابا.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة قد أنشئت بموجب القرار رقم 4 الصادر عن القمة العربية الأفريقية الثالثة (الكويت: نوفمبر 2013)، وتترأسها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وتهدف اللجنة إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على تقوية التعاون بينهما فيما يتعلق بإدارة الهجرة، وتعزيز وحماية حقوق المهاجرين، وتقديم المشورة السليمة للدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة بما يتفق مع المعاهدات الإقليمية والدولية.

ورشة العمل الثالثة لبناء قدرات موظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول القانون الدولي للجوء

استكمالاً لسلسلة ورشات عمل لبناء وتنمية قدرات موظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المسئولين عن الملفات ذات الصلة بموضوعات اللجوء والنزوح، قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتنظيم ورشة العمل الثالثة لبناء قدرات موظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول القانون الدولي للجوء يومي 26 إلى 27 فبراير/ شباط 2024 في مقر الأمانة العامة.

تهدف دورات القانون الدولي للجوء إلى تعزيز فهم مبادئ القانون الدولي للجوء والسياسات المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية، وتطوير فهم مشترك بين المشاركين حول كيفية تعزيز هذه التشريعات والسياسات وتنفيذها على المستوى الوطني من خلال مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، وتعزيز مهارات المشاركين في وضع وتطبيق السياسات والمعايير وفقاً لمبادئ القانون الدولي والمبادئ الدولية، وأخيراً تطوير موقف إيجابي بين المشاركين من أجل حماية اللاجئين وغيرهم من النازحين.

وقد ركزت هذه الدورة بشكل خاص على النزوح الداخلي والتحركات المختلطة في المنطقة العربية، حيث تم تعريف المشاركين بالجوانب الرئيسية لحماية النازحين داخلياً، مع تحليل النزوح الداخلي من زوايا ووجهات نظر مختلفة، والبحث عن حلول دائمة ومستدامة للنازحين داخلياً وتنفيذها بما يتماشى مع عمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى المعنية بالتنسيق. كما تناولت ورشة العمل كذلك التحركات المختلطة والتحديات التي تواجه هؤلاء الذين يتنقلون في تحركات مختلطة والعوائق في سبيل وصولهم إلى السلامة والحماية، والمخاطر المتعلقة بهذا النوع من التنقل وفي مقدمتها الخطر المتزايد للاتجار والتهريب والاستغلال.

بيانات الأمانة العامة

بيان الأمانة العامة بمناسبة "يوم المغترب العربي" 2024

أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً بمناسبة "يوم المغترب العربي" في الرابع من ديسمبر/كانون الأول 2024. أكد البيان مجدداً على الرفض القاطع للتهجير القسري بكل صوره لسكان غزة أو الضفة الغربية أو القدس الشرقية من جانب إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، ولمحاولاتها المستمرة لتصفية قضية اللاجئين من خلال تصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وللقصف الإسرائيلي على لبنان والذي أدى إلى أكبر عملية نزوح للسكان، وإلى وقوع ضحايا من بينهم لاجئين. كما أكد على ضرورة إنهاء معاناة المغتربين الفلسطينيين من اللاجئين الذين طالت غربتهم عن وطنهم الذي يعيشون على حلم العودة إليه.

كما سلط البيان الضوء على الدور الإيجابي للمغتربين العرب في المهجر، وركز على الدور الذي يلعبونه لدعم القضية الفلسطينية، وموقفهم الرافض للاعتداءات الإسرائيلية على غزة ولبنان، بالإضافة إلى تأثير أصوات العرب الأمريكيين في انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة.

وقد صرحت معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة– الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بأن جهود الأمانة العامة للاستفادة من خبرات وإمكانيات المغتربين العرب مستمرة، وآخرها تنظيم "المؤتمر العربي الأول حول دور الكفاءات الصحية العربية المهاجرة في دعم النظم الصحية بالبلدان العربية" الذي عقد يومي 19 و20 أكتوبر/ تشرين أول 2024 تحت رعاية صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله. وتؤكد السفيرة أبو غزالة على أهمية مثل هذه الفعاليات في إبراز دور الكفاءات العربية المغتربة وتشجيعها على نقل خبراتها إلى دولها الأصلية في مجالات تخصصها للمساهمة في دفع عجلة التنمية بالدول العربية.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تصدر بياناً بمناسبة "اليوم العالمي للمهاجر" 2024

أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً بمناسبة "اليوم العالمي للمهاجر" الذي يوافق الثامن عشر من ديسمبر/كانون الأول من كل عام. سلط البيان الضوء على أن استمرار الحروب والنزاعات المسلحة، والفقر وانخفاض مستوى التنمية، إلى جانب تغير المناخ، سيؤدي إلى استمرار تدفقات المهاجرين واللاجئين وارتفاع أعدادها في المستقبل. وأكد على ضرورة العمل على معالجة الأسباب الجذرية للصراع والعنف والفقر المدقع، وتعزيز معنى الاستدامة الذي يجب أن يقوم على أساس مصالح الأجيال القادمة.

كما أكد البيان على ضرورة العمل على إيجاد عالم أكثر أماناً للأجيال القادمة، يعمل على حماية الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة ومن بينهم المهاجرين، ويعمل على تعظيم مساهمات المهاجرين في التنمية المستدامة في دول المهجر ودولهم الأصلية، إلى جانب مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والإسلاموفوبيا وجميع أشكال التمييز من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي، والاستفادة من هؤلاء المهاجرين لخلق جسر من التواصل والحوار بين الثقافات والمجتمعات. وأشار البيان إلى مبادرات مملكة البحرين الواردة في الإعلان الصادر عن القمة العربية في دورتها الثالثة والثلاثين (16 مايو/ أيار 2024) بشأن توفير الخدمات التعليمية للمتأثرين من الصراعات والنزاعات بالمنطقة، وكذلك تحسين الرعاية الصحية للمتأثرين من الصراعات والنزاعات بالمنطقة.

وقد أكدت معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية في هذه المناسبة على الدور الكبير الذي يلعبه المهاجرون في التنمية وتعزيز الاقتصاد العالمي، وإسهاماتهم في إثراء الثقافات والمجتمعات التي ينتقلون إليها، وأشارت إلى قيام الأمانة العامة بحث الجاليات العربية المقيمة بالخارج على إطلاق ودعم المبادرات التي تساعد المهاجرين على الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة، وتجديد دعوتها لهم للعمل على توحيد جهودهم وتنظيم صفوفهم بحيث يكونون أكثر قدرة على الدفاع عن مصالحهم وعن القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بمناسبة اليوم العالمي للاجئين

عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء
Arab Regional Consultative Process on Migration & Refugee Affairs

أصدرت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بياناً بمناسبة اليوم العالمي للاجئين الذي يوافق 20 يونيو/ حزيران من كل عام، أكدت فيه على أن أمن وأمان اللاجئين وتكريس مبدأ تقاسم الأعباء والمسئوليات لدعم الدول المستضيفة ودول العبور لتوفير الحماية والخدمات الأساسية لهم هو أحد الضمانات الأساسية لاستقرار الدول. وأشاد البيان بمبادرات مملكة البحرين الواردة في الإعلان الصادر عن القمة العربية في دورتها الثالثة والثلاثين (16 مايو/ أيار 2024) بشأن توفير الخدمات التعليمية للمتأثرين من الصراعات والنزاعات بالمنطقة، وكذلك تحسين الرعاية الصحية للمتأثرين من الصراعات والنزاعات بالمنطقة. كما ثمن بيان القادة العرب في قمة البحرين حول العدوان على قطاع غزة، وأدان العدوان الإسرائيلي على القطاع، الذي يشكل اللاجئين أكثر من 70% من سكانه، ورفض أية ممارسات تهدف إلى نزوح الفلسطينيين وتهجيرهم قسراً، وأشار إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية والقرارات الأممية ذات الصلة والمتضمنة رفض التطهير العرقي والتهجير القسري للشعب الفلسطيني.

وقد أعاد البيان التأكيد على ضرورة مراعاة خصوصية اللاجئين الفلسطينيين الذين يعدون أقدم مجموعة من اللاجئين على مستوى العالم منذ عام 1948، والذين تعرضوا لأكثر من عملية تهجير قسري نتيجة للأحداث التي تعاقبت على المنطقة العربية، والتأكيد على حقوقهم غير القابلة للتصرف من تقرير المصير وحقهم في العودة والتعويض بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948، وكذلك على التفويض الأممي الممنوح للأونروا بموجب قرار إنشائها الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 لعام 1949، والتأكيد على تحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسئولية القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كما ثمن البيان الجهود العربية ودور الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين وعمليات الأونروا.

كما أشار البيان إلى أنه بعد مرور عام على بداية الأزمة في السودان، والتي أدت إلى خروج تدفقات كبيرة من اللاجئين والنازحين السودانيين، ونزوح اللاجئين الذين يستضيفهم السودان إلى دول أخرى مجاورة، فإن عدد اللاجئين واللاجئين العائدين وفق أحدث التقديرات بلغ أكثر من 1,8 مليون لاجئ وعائد ممن فروا إلى الدول المجاورة، إلى جانب 6,8 مليون نازح داخل البلاد. كما شدد على ما جاء في قرارات القمة العربية في دورتها 33 في البحرين، بالتأكيد على أهمية دعم الدول العربية المجاورة للجمهورية العربية السورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وأهمية توفير المجتمع الدولي للموارد المخصصة لدعم برامج التعافي المبكر، ودعم خطط الاستجابة الوطنية والأممية للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، تمهيداً لعودتهم الطوعية والكريمة والآمنة إلى بلادهم.

وشدد البيان كذلك على ضرورة العمل على معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى اللجوء والنزوح، ومضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والعمل على توطيد عُرى التعاون بين الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية وفي مجال السلام، وأكد على أهمية تطبيق قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان واللاجئين، بلا معايير مزدوجة أو استثناء أو انتقائية.

أخبار الهجرة واللجوء

تعيين شخصيات من أصول عربية في الإدارة الأمريكية الجديدة

قام الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بتعيين عدد من الشخصيات ذات الأصول العربية في مناصب مهمة ضمن إدارته الجديدة. من أبرز هذه التعيينات اختيار مسعد بولس، رجل الأعمال الأمريكي اللبناني، ليكون مستشاراً كبيراً لشؤون الشرق الأوسط والشؤون العربية. لعب بولس دوراً مهماً في حملة ترامب الانتخابية لعام 2024، خاصة في ولاية ميشيغان، حيث ساهم في جذب دعم الجالية العربية الأمريكية.

كما رشح ترامب الطبيبة جانيت نشيوات، ذات الأصول الأردنية، لمنصب الجراح العام الأمريكي. ونشيوات هي طبيبة معروفة بخبرتها في مجال الطوارئ الطبية، وقد عملت كمراسلة طبية لعدة شبكات إخبارية، وهي شقيقة جوليا نشيوات التي سبق وشغلت منصب مستشار الأمن الداخلي في إدارة الرئيس دونالد ترامب من 2020 إلى 2021.

وقد برزت شخصيات أخرى من أصول عربية في المشهد السياسي الأمريكي، مثل المحامية ألينا حبة، التي تعمل كمستشارة قانونية لترامب. ويشير هذا التوجه إلى تزايد بروز الأمريكيين العرب في السياسة الأمريكية، خاصة في ظل إدارة ترامب.

تقرير الهجرة العالمية لعام 2024 يبرز آخر التوجهات والتحديات الخاصة بالتنقل البشري

أطلقت المنظمة الدولية للهجرة تقرير الهجرة العالمية لعام 2024، والذي يشير إلى وجود تغيرات كبيرة في أنماط الهجرة العالمية بما في ذلك ارتفاع عدد النازحين ليسجل أرقاماً غير مسبوقة وازدياد التحويلات المالية الدولية بشكل ملحوظ.

ويسلط التقرير الضوء على أن الهجرة الدولية لا تزال محركاً قوياً للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي، وهو ما أبرزته زيادة التحويلات الدولية بنسبة تزيد عن 650% في الفترة من عام 2000 إلى عام 2022، حيث ارتفعت من 128 مليار دولار أمريكي إلى 831 مليار دولار أمريكي. واستمر هذا النمو على الرغم من توقعات العديد من المحللين بأن التحويلات ستنخفض بشكل كبير إثر كوفيد-19. ومن بين تلك التحويلات البالغة 831 مليارًا، أرسل المهاجرون والمهاجرات 647 مليارًا منها إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ومن خلال النظر إلى نتائج التقرير الرئيسية، يتضح أنه في حين أن الهجرة الدولية لا تزال تدفع التنمية البشرية، إلا أن التحديات لا تزال قائمة؛ فمع وجود ما يقدر بنحو 281 مليون مهاجر دولي في جميع أنحاء العالم، ارتفع عدد الأفراد النازحين بسبب الصراعات والعنف والكوارث وأسباب أخرى إلى أعلى المستويات التي شهدها العصر الحديث، حيث وصل العدد إلى 117 مليون نازحاً ونازحة، مما يؤكد الحاجة الملحة لمعالجة أزمات النزوح.

ويهدف التقرير الذي تم إطلاقه في مايو/ أيار 2024 بدكا في بنجلاديش، إلى المساعدة في تبديد الخرافات، وتوفير رؤى تحليلية ثاقبة، وإلهام العمل الهادف في تناول تحديات وفرص التنقل البشري.

انخفاض أعداد المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط

وفقاً للبيانات المنشورة من قبل وكالة حدود الاتحاد الأوروبي فرونتكس، فقد انخفضت أعداد الوافدين غير النظاميين في الاتحاد الأوروبي عبر طريق وسط البحر المتوسط بنسبة 64% – ليبلغ 32200 شخص – في الأشهر السبعة الأولى من عام 2024، مسجلة تراجعاً كبيراً في الأشهر الأخيرة، نتيجةً للتدابير الوقائية التي تبنتها ليبيا وتونس مؤخراً لتعطيل أنشطة المهربين. وبالرغم من ذلك، لا يزال طريق وسط البحر المتوسط الأكثر نشاطاً لعبور المهاجرين غير النظاميين.

ورغم ذلك، فمنذ بداية عام 2024 وحتى 10 آب/ أغسطس الجاري، تم الإبلاغ عن وفاة 421 شخصاً، وفقدان 603 آخرين على طريق وسط البحر المتوسط، وفقاً لإحصائية نشرتها منظمة الهجرة الدولية. وخلال الفترة نفسها، تم رصد واعتراض 13323 مهاجراً في البحر أُعيدوا إلى ليبيا، من بينهم 11830 رجلاً، و912 سيدة، و445 قاصراً، بالإضافة إلى 136 شخصاً لم يتم الإبلاغ عن جنسهم.

وفي الوقت نفسه، استمر طريق غرب أفريقيا في تسجيل أرقام غير مسبوقة فيما يتعلق بأعداد المهاجرين المكتشفة، حيث ارتفع إجمالي المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا إلى جزر الكناري في الأشهر السبعة الأولى من عام 2024 بنسبة 154% على أساس سنوي، ليصل عددهم إلى أكثر من 21600 مهاجر.

أولمبياد باريس تشهد تألقاً رياضياً للاجئين

تأسس الفريق الأولمبي للاجئين من قبل اللجنة الأولمبية الدولية ومؤسسة اللاجئين الأولمبية – بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – لمنح الرياضيين الذين أُجبروا على الفرار من ديارهم فرصة لعرض مواهبهم على أعلى مستوى رياضي. وكان الفريق قد شارك لأول مرة في دورة الألعاب الأولمبية في ريو دي جانيرو 2016.

وبغض النظر عن النتائج التي حققوها في المنافسة، أظهر كل عضو في الفريق الأولمبي للاجئين، المكون من 37 رياضياً، تصميماً وشجاعة هائلين، عبر 12 رياضة مختلفة في باريس 2024، ممثلين لـ 120 مليون نازح قسرا في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى من تنافسوا تحت علم اللاجئين التابع للجنة الأولمبية الدولية، أكد رياضيون ورياضيات آخرون أيضاً على قوة وصمود اللاجئين، مما يثبت أنهم يستطيعون الوصول إلى أعلى المستويات عندما تتاح لهم الفرصة والدعم.

وقد أظهر الفريق الأولمبي للاجئين قوة الرياضة في الإلهام ورفع المعنويات وإعطاء الأمل للنازحين الآخرين، من بداية حفل الافتتاح وحتى الصعود إلى منصات التتويج ونهاية المسابقة.

منح جائزة نانسن إلى اللاجئة السودانية ندى فضل

فازت الدكتورة ندى فضل الناشطة واللاجئة السودانية المقيمة في مصر، بجائزة نانسن للاجئ لعام 2024 عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقديراً لجهودها الإنسانية في دعم اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر.

وقد فازت خمس سيدات بجوائز نانسن للاجئ لعام 2024، التي تقدمها سنوياً المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهن راهبة برازيلية، وناشطة من بوركينا فاسو ورائدة أعمال اجتماعية سورية، وعاملة إغاثة متطوعة سودانية، ومناصرة نيبالية في مجال القضاء على انعدام الجنسية. وتم تكريم الفائزات في حفل رسمي أقيم في جنيف يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

ويحصل الفائز على مبلغ 150 ألف دولار أميركي تتبرع به حكومتا سويسرا والنرويج، بهدف متابعة مشروع موجه لمساعدة النازحين قسراً، ويتم تطويره بالتشاور الوثيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وللدكتورة ندى فضل جهود كبيرة في مجال حشد المساعدات الضرورية لمئات الأسر السودانية اللاجئة. وقد قامت بتحويل شقة صغيرة من ثلاث غرف إلى مركز شامل لدعم اللاجئين، والذي يستقبل قافلة طبية تابعة للهلال الأحمر المصري كل أسبوعين لتقديم خدمات الرعاية الصحية والفحوصات المجانية.

وتعد الدكتورة ندى فضل أحد مؤسسي مبادرة روح المجتمعية لدعم اللاجئين والتي تأسست عام 2019 في محافظة الإسكندرية الساحلية على البحر المتوسط شمال مصر، وتقدم خدماتها للاجئين في محافظات الإسكندرية والقاهرة وأسوان. وتهدف المبادرة لتمكين المرأة، والمساعدة في توفير سبل المعيشة الأساسية، بالإضافة للخدمات الصحية والنفسية والتمكين المهني، والاندماج المجتمعي.

دعوة أممية لتعزيز دعم برنامج المنح الدراسية للاجئين

دعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى زيادة الاستثمار في التعليم العالي للاجئين وتوفير المزيد من فرص العمل للخريجين في صفوفهم لمساعدتهم في تسخير إمكاناتهم. وفي بيان صحفي قالت المفوضية إن اللاجئين في العديد من البلدان لا يزالون يصارعون من أجل الوصول إلى التعليم العالي على قدم المساواة مع المواطنين، بسبب الافتقار إلى سياسات التعليم الشامل وضعف الإمكانيات والرسوم الباهظة والعوائق الإدارية أو البيروقراطية.

وبحسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن أعداد اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً تبلغ حوالي 4 ملايين لاجئ في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لا يتمكن سوى 7% منهم من الوصول إلى الجامعة أو غيرها من مؤسسات التعليم العالي، وهي زيادة كبيرة مقارنة بنسبة 1% التي سُجلت عام 2019.

وقد احتفلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سبتمبر 2024 بالوصول إلى نقطة المنتصف من الهدف الذي تم تحديده قبل خمس سنوات مع الشركاء لتحقيق نسبة 15% من التحاق اللاجئين بالتعليم العالي بحلول عام 2030.

ويعد برنامج المنح الدراسية لمبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية للاجئين (DAFI) أحد المكونات الرئيسية للاستراتيجية. ومنذ انطلاقها قبل 32 عاماً، منحت المبادرة أكثر من 26,300 لاجئ فرصة متابعة تعليمهم العالي، لتحول حياتهم وتمكنهم من الالتحاق بالدراسات العليا. ويعد البرنامج أحياناً الآلية الوحيدة المتاحة أمام اللاجئين للوصول إلى التعليم العالي.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال المنتدى العالمي الأول للاجئين الذي عقد يومي 17 و18 ديسمبر/ كانون أول 2019 في جنيف، تم الإعلان عن تمويل إضافي كبير للاستجابات الخاصة باللاجئين والالتزام بالاستخدام الفعال والكفء للموارد، وتم أيضاً إحراز تقدم ملحوظ في مجال توسيع فرص حصول اللاجئين على التعليم (أكثر من 130 تعهد). وفي إطار قيام المنتدى باستعراض الدور المتنامي الذي يضطلع به القطاع الخاص في تعبئة الموارد لدعم ملايين اللاجئين حول العالم، تم الإعلان عن تعهد مؤسسة "فودافون" بزيادة عدد اللاجئين الشباب المستفيدين من التعليم الرقمي عالي الجودة الذي تقدمه عبر برنامج "مدارس الشبكة الفورية"، من 85,000 إلى 500,000.

رموز المغتربين العرب

القاضي ديفيد لبيب

يعتبر القاضي ديفيد ج. لبيب أول مصري يتم تعيينه في المحكمة العليا بولاية نيوجيرسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حقق بذلك إنجازاً تاريخياً باعتباره أول مصري يتولى هذا المنصب.

حصل لبيب على درجة القانون من كلية الحقوق بجامعة كاردوزو في عام 2007، وخبرته القانونية تصل لأكثر من 16 عاماً، حيث مثل العملاء في أنحاء نيوجيرسي في مجالات متنوعة تشمل: القضايا الجنائية والبلدية، وقانون الأسرة، والعقارات، والمعاملات التجارية، وقضايا الاحتيال في البناء والمستهلك، وتعويضات العمال، والتقاضي المدني، ثم تولى منصب المدعي العام لولاية نيوجيرسي.

وقد بدأ لبيب مهامه كقاضي في 28 يونيو/ حزيران 2023، وتم تعيينه في البداية في قسم القضايا الجنائية بمقاطعة بيرغن بولاية نيوجيرسي. في 8 أبريل 2024، تم إعادة تعيين القاضي لبيب إلى قسم القضايا الجنائية بمقاطعة هدسون.

وقد حظي تعيين القاضي ديفيد لبيب بتقدير كبير من المجتمع المصري والمسؤولين، حيث تم الاحتفاء به كإنجاز يعكس قوة مصر الناعمة. مما دفع السفيرة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج السابقة، لتهنئته على توليه هذا المنصب الرفيع.

المغتربون العرب في الولايات المتحدة

تعد الجاليات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً مهماً من النسيج الاجتماعي والثقافي للبلاد، وقد ساهمت بشكل ملحوظ في إثراء التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وهناك جدل كبير حول العدد الدقيق للعرب الأمريكيين، ففي حين يبلغ تعدادهم 1.9 مليون نسمة وفقاً لمكتب الإحصاء الأمريكي، نجد أن الرقم المنشور وفقاً للمؤسسة العربية الأمريكية (Arab American Institute (AAI هو 3.7 مليون أمريكي من أصل عربي.

وأغلب هؤلاء العرب الأمريكيين هم من أصول لبنانية ومصرية وسورية وفلسطينية وأردنية ومغربية وعراقية وسودانية، وهم موزعون بالتساوي على أقاليم الولايات المتحدة الأربعة، لكن معظمهم يتركز في خمس ولايات، حيث إن 48% منهم يعيشون في: كاليفورنيا – فلوريدا – ميتشغان – نيوجيرسي – نيويورك. ويعيش العدد الأكبر من العرب في مدينة نيويورك يليها كل من: لوس أنجلوس – شيكاغو – هيوستن – ديترويت – سان دييجو. ويمثل الأمريكيون من أصل عربي 30% من السكان في ديربورن. وقد ازداد تعداد العرب تقريباً في كل الولايات خلال العقدين الماضيين.

وحوالي نصف المقيمين في الولايات المتحدة من أصول عربية مولودون فيها وحاصلون على جنسيتها (46%). أما العرب المولودون خارجها، فقد حصل أكثر من نصفهم على الجنسية الأمريكية بحلول عام 2000.

وتُظهر البيانات المتاحة أن الجاليات العربية في الولايات المتحدة تتمتع بمستوى تعليمي مرتفع، حيث يحمل حوالي 61% منهم شهادات جامعية عليا. كما أن متوسط دخل الأسر الأمريكية من أصل عربي يتجاوز 54 ألف دولار سنوياً، متفوقاً بذلك على متوسط دخل الأسر الأمريكية الأخرى البالغ 43.6 ألف دولار سنوياً. وتشير تقديرات مكتب الإحصاء الأمريكي إلى أن حوالي 12% من الأمريكيين العرب يعملون في وكالات فيدرالية وحكومية.

وتشكل الجاليات العربية في الولايات المتحدة تأثيراً ملموساً في الانتخابات الرئاسية، خاصةً في ولايات محورية مثل ميشيغان، بنسلفانيا، وأوهايو، حيث يتركز عدد كبير من الناخبين العرب الأمريكيين. وعادةً ما تنقسم أصوات العرب الأميركيين – على مدى تاريخ الممارسة السياسية لهم – بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري والمرشحين المستقلين، غير أن التوترات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، وخاصةً الحرب على غزة، قد دفعت بعض الناخبين العرب الأمريكيين إلى دعم الحزب الجمهوري في انتخابات عام 2024، حيث لعبت الجاليات العربية دورًا ملحوظًا في هذه الانتخابات، خاصة في الولايات المتأرجحة مثل ميشيغان وبنسلفانيا.

فبالنظر إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2020، نجد أن أصوات أبناء الجاليات العربية أسهمت في فوز جو بايدن في ميشيغان بفضل تأييدها القوي له، خاصةً في المدن ذات التجمعات الكبيرة من العرب الأميركيين مثل ديربورن. لكن في الانتخابات السابقة، تغيرت توجهات بعض هذه الأصوات تجاه الحزب الجمهوري أو بقيت محايدة بسبب القضايا الإقليمية التي تهمهم بشدة.

وبينت دراسة قام بها المعهد العربي الأمريكي أن نسبة كبيرة من العرب في الولايات المتحدة يعتبرون أنفسهم مستقلين، خارج الحزبين الرئيسيين، لأسباب منها اعتبار التصويت غير مجدٍ، أو لأن التصويت لمرشحين مستقلين أو حزب الخضر يضمن حقوق أكبر للأقليات ومنها العرب.

وهناك بعض المحاولات والجهود المبذولة من قبل الجاليات العربية المقيمة في الولايات المتحدة لتنظيم الكتلة التصويتية للعرب الأمريكيين؛ فهناك كيانات تم إنشاؤها مثل: المصوتون العرب الأمريكيون Arab American Voters (AAV)، وهيا نصوت Yalla Vote، بهدف تشجيع الناخبين العرب على المشاركة في الحياة السياسية والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات. وتسهم مثل هذه المبادرات في توعية الجالية وتحفيزها على التصويت، ما يزيد من تأثيرها في الانتخابات. ومع تضاعف القضايا المحلية والعالمية التي تهم الجالية، يبقى توازن تأثير الأصوات العربية مسألة حيوية في الصراع الانتخابي بين المرشحين.

تواصلوا معنا

.....

تليفون: 25750511 (00202) داخلي: 3015

فاكس: 25740571 (00202)

البريد الإلكتروني: aemigrant.dept@las.int

الموقع الإلكتروني: www.arableagueonline.org